ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (05)، عدد (02)، 2019، ص: 108- 131

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

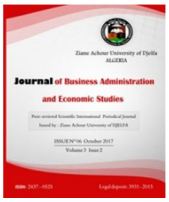

دور التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازل II دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات الجزائريين

The Role of Banking Audit in Binding Algerian Commercial Banks to the Basel Convention II A field study of a sample of Algerian auditors

نوي شرف الدين*[1]، cha.noui@univ-adrar.dz

أقاسم عمر[2]، ookacem2007@yahoo.fr

[1] طالب دكتوراه، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

[2] أستاذ التعليم العالي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/24 **تاريخ القبول:** 2019/11/28 **تاريخ النشر:** 2019/12/17

ملخص

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل البنكية الثانية، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء آراء عينة من مكاتب التدقيق الجزائرية، إذ توصلنا إلى أن للتدقيق البنكي من خلال معاييره المتعارف عليها يزيد من إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل II، وفي الأخير خرجنا بمجموعة من التوصيات أهمها إعطاء السلطة الرقابية للقطاع البنكي الجزائري أهمية أكبر في تبني القواعد الاحترازية المتعارف عليها خاصة بازل لمواكبة الصناعة المالية للحماية البنوك من المخاطر الملازمة لنشاطها، كما يجي على المدققين الاستمرار في عملية تجديد معارفهم و تطوير خبرتهم المهنية بما يتوافق مع المعايير الدولية للمهنة.

الكلمات المفتاحية

تدقيق البنوك التجارية؛ مخاطر بنكية؛ اتفاقية بازل الثانية.

تصنيف JEL: A10؛ G21؛ M48 ؛ C10

Abstract

In this study, we seek to determine the role of banking auditing in binding commercial banks to the Second Basel Convention. The questionnaire was used as a tool for scientific research through surveying the sample of Algerian audit offices. The commercial banks of Basel II, and finally came up with a set of recommendations, the most important of which is to give the supervisory authority of the Algerian banking sector more importance in adopting the precautionary rules, especially Basel to keep pace with the financial industry to protect banks from the risks inherent in their activities. The auditors continue to renew their knowledge of the process and the development of their professional experience in line with the international standards of the profession

Keywords

-Audit of commercial banks;

bank risk;

-Second Basel Convention.

JEL Classification Codes : :A10 ; G21 ; M48 ; C10

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: cha.noui@univ-adrar.dz

I. مقدمة:

إن مهنة التدقيق من أحد الموضوعات الأكثر تداولا اليوم في العولمة المحاسبية وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه التدقيق في المنشآت بسبب تعدادها المتزايد وحجمها كذلك، حيث أن هذا التزايد أدى الى خلق فجوة كبيرة بين المستثمرين والمساهمين مع شركاتهم وأموالها مما استوجب الطلب المتزايد على مهنة التدقيق يوم بعد يوم.

وبما أن للتدقيق أهمية كبيرة في المنشآت الاقتصادية ستكون له أهمية أكبر في البنوك نظرا للدور الحساس الذي يلعبه البنك حيث أن افلاس بنك ينتج عنه افلاس مجموعة من المنشآت الاقتصادية، وفي هذا الصدد أصبحت البنوك تكافح من أجل البقاء نتيجة للمخاطر البنكية المتزايدة مع تزايد حجم نشاطها ما استوجب إجاد حل سريع للحد منها، والذي تم استخلاصه في مقررات لجنة بازل البنكية التي كان لها دور كبير في ردع انتشار المخاطر البنكية.

1- **الاشكالية:** نظرا للدور الذي تلعبه مقررات لجنة بازل في وضع إطار هام للحد من المخاطر البنكية عن طريق مجموعة من القواعد والمعايير يمكن للتدقيق البنكي أن يلعب دورا كبيرا في زيادة التزام البنوك التجارية بهاذه الرقابة البنكية، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازلII ؟

ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية ارتأينا لتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

أ. ما المقصود بالتدقيق البنكي والمخاطر البنكية؟

ب. هل يمكن ان تؤثر المعايير الشخصية للمدقق على إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمعاير بازل II؟

ت. كيف يمكن أن تؤثر معايير العمل الميداني للمدقق على زيادة إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمعاير بازل II؟

ث. هل تساهم معايير تقرير المدقق في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازلII ؟

ج. الى أي مدى يمكن للتدقيق البنكي دعم البنوك التجارية الجزائرية في الالتزام بمعايير بازلII ؟

2- **فرضيات الدراسة**

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 للمعايير الشخصية للمدقق على زيادة إلزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق معايير بازل II؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمعايير العمل الميداني للمدقق على دعم إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمعايير بازل II؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لمعايير التقرير للمدقق على تطبيق معاير بازل II؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 للتدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمعايير بازل II؛

3- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة مثل ما أثرنا سابقا الى الدور الحاصل الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد، مما استوجب استقرارها عن طريق الحد من المخاطرة البنكية الساندة وذلك عن طريق تطبيق الاجراءات الاحترازية لبازل وتعزيز الالتزام بها عن طريق طرف خارجي مستقل وهو التدقيق البنكي.

4- **أهداف الدراسة:** تهدف هاته الدراسة الى:

ح. توضيح وإزالة الغبار على مهنة التدقيق البنكي.

خ. شرح المخاطر البنكية وآلية إدارتها.

د. ابراز الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق البنكي في دعم إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل البنكية الثانية.
ذ. ابراز العلاقة الثلاثية بين التدقيق البنكية واتفاقية بازل والمخاطر البنكية.

5- المنهج المتبع في الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف متغيرات البحث، كما استعملنا الأسلوب المسحي الذي يعتبر من اهم أداوت المنهج الوصفي من خلال اعداد استبانة كأداة للدارسة بهدف تحليل إشكالية البحث تحليلاً احصائيا وتفسير العلاقات القائمة بين متغيرات المحددة في نموذج الدراسة.

II.الدراسات السابقة

1- دراسة حديدي آدم: مقال بعنوان: **دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية-دراسة استبيانية-** تهدف هذه الدراسة الى التأكيد على أهمية دور التدقيق الداخلي في حماية البنك واستمرارية في المنافسة وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في الحد من المخاطر التشغيلية، في ظل الاعتماد على معايير التدقيق الدولية، ولتحقيق هذا الغرض تم إعداد استبانة تم توزيعها بالمديريات العامة للبنوك. حيث توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- أن مفهوم التدقيق الداخلي تخطى حماية النقديات والموجودات واكتشاف الأخطاء وضمانة الدقة المحاسبية، ليشمل جميع النواحي الادارية والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف المنشأة:

ب-اتفاق غالبية العينة على أهمية التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية:

ت- هناك علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق الداخلي في البنك وأنواع المخاطر التشغيلية وهذا بدوره يبين دور التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر.

كما خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

أ- ضرورة اهتمام الجهات الادارية في البنوك التجارية بالتدقيق الداخلي.

ب- التأكد من أن يكون الهدف من التدقيق هو اكتشاف الأخطاء وتقليص المخاطر.

ت- اعطاء التدقيق الداخلي أكبر درجة من الاستقلالية في تعينه.

2- دراسة بو خروبة الغالي ودواح بلقاسم: تحت عنوان **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية -دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**-حيث عالجت هذه الدراسة إشكالية متمثلة في: ما مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية على مستوى عينة من البنوك بولاية مستغانم؟

تم ارتكاز هذه الدراسة على الدور المهم الذي تلعبه المخاطر المصرفية وإدارتها كموضوع اهتمام المصرفيين من جهة، ومن جهة أخرى ثم التطرق للتدقيق الداخلي على أساس أنه وسيلة مؤهلة لزيادة درجة التحكم في المخاطر المصرفية، ولم تختلف هاته الدراسة عن مثليتها في استعمال الاستبيان كأداة لإثبات مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطرة البنكية من عدم ذلك، حيث بعد تجميع الاستبانة المزعة ومعالجتها احصائيا. توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- وجود نظام محكم لأعمال التدقيق، وهناك تعاون بين مجاس الادارة والادارة التنفيذية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك.

ب-الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات البنكية بولاية مستغانم.

ت- توفر إجراءات للتدقيق الداخلي تساعد على تحديد وتقييم المخاطر التي يوجهها البنك من خلال: الاشراف على الرقابة الداخلية والتعاون مع مجلس الادارة في وضع نظام رقابة داخلية والقيام بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.

لم تختلف هاته الدراسة اختلافا كبيرا في التوصيات حيث أوصى الباحثان بـ:

أ- اعطاء عناية أكبر لوظيفة التدقيق الداخلي، والتكوين الدوري لها.

ب-انشاء إدارة عامة لإدارة المخاطرة في كل مؤسسة بنكية.

3- دراسة قواسمية هيبة: مقال معنون بـ: **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية- دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة**- استهدفت هذه الدراسة الاجابة على اشكالية تمحورت في: ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية؟ ومن أجل الاجابة على هذه الاشكالية قسمت الدراسة الى قسمين أولهما الإطار النظري وتناولت فيه المتغيرات بنوع من الانجاز العلمي، في حين احتوى القسم الثاني دراسة ميدانية من خلال عينة بلغت 30 مدقق داخلي، وذلك باستخدام قائمة استبيان تضمن 43 عبارة وبعد التحليل الاحصائي. قدمت الباحثة نتائجها المتمثلة في أن التدقيق الداخلي يقوم بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك المعاملة على مستوى ولاية سكيكدة بمستوى مرتفع. لم تختلف هاته الدراسة عن سابقيتها في جانب التوصيات الذي تضمن:

أ- اعطاء أهمية كبيرة لمهنة التدقيق الداخلي في البنوك وتحديث مهارات العمال والمستخدمين في المهنة دوريا.

ب-مراعاة جانب... إدارة المخاطر أكثر نتيجة للدور الذي يلعبه

ت- العمل على استمرارية استقلالية المدقق في أداء مهامه.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة: نلاحظ مما سبق أن كل الدراسات ركزت على التدقيق الداخلي في البنوك كمتغير مستقل في حين أن دراستنا كان التدقيق الخارجي للبنوك هو المتغير المستقل، ولقد رأينا أن الدراسات الثلاثة السابقة كلها تتمحور في متغيراتها التابعة حول المخاطر البنكية جزئيا أو كليا حيث لم تتطرق أي منها للرقابة الاحترازية لبازل مع اقترانها بالمخاطر البنكية، ولا ننكر أن هاته الدراسات كان لها دور كبير في إعطائنا تصور أولي لدراستنا وذلك نتيجة لتشابه التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في البنوك كمهنتين.

III.الدراسة النظرية

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لكل الجوانب النظرية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الدراسة، ومن جهة أخرى سنتطرق بنوع ن الانتقاد للدراسات السابقة للموضوع.

تدقيق الحسابات في البنوك التجارية:

1. تعريف البنوك التجارية:

أ. **يعرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006)**: البنك بأنه نوع من المؤسسة المالية نشاطها الرئيسي هو أخذ الودائع والاقتراض بهدف الاقراض والاستثمار، ويجب اعتماده كبنك من قبل السلطات التنظيمية في البلد التي يمارس نشاطه البنكي بها.[1]

ب. **كما عرفه هيل عجمي جميل بأنه:** كلمة بنك هي كلمة إنجليزية (BANK) مشتقة من الكلمة الإيطالية (BANCO) والتي تشير إلى المنضدة الخشبية التي كان يجلس عليها الصرافون في شمال مدن إيطاليا لشراء وبيع العملات، وأطلق مصطلح البنوك التجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية قصيرة الأجل " أقل من سنة "، إلا أن التطور الملحوظ في النشاط الاقتصادي عامة والنشاط البنكي خاصة جعل هذا النوع من البنوك يقدم تمويل شبه كلي لكافة الأنشطة.[2]

ت. ومما سبق نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية معتمدة من طرف سلطة الدولة التي تمارس نشاطها بها كبنك، نشاطها الأساسي هو أخذ الودائع والاقتراض بغرض الإقراض والاستثمار، كما يقدم البنك التجاري مجموعة من الخدمات البنكية المختلفة.

2. **اعتبارات تحديد شروط التكليف عند تدقيق البنوك التجارية:** يجدر _بادئ ذي بدء_ الإشارة إلا أن بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) أكد على أن مبادئ وأهداف تدقيق البيانات المالية في البنوك لا يختلف عنه كما جاء في معايير التدقيق الدولية (ISA200)، ولكن بيئة النشاط البنكي تجعل المدقق أمام مجموعة من الاعتبارات أهمها:[3]

- أن كتاب الموافقة على التكليف يوثق ويؤكد موافقة المدقق على تعيينه وعلى هدف ونطاق التدقيق، ومدى مسؤولية المدقق اتجاه البنك، وعلى شكل التقرير.
- توفر خبرة كافية في النشاط البنكي تمكن من تدقيق بيانات مالية للبنك
- كفاية الخبرات في مجال أنظمة المعلومات المحوسبة، وأنظمة التحويل الإلكتروني للأموال المستعملة من قبل البنك. كفاية المصادر و/أو الترتيبات داخل المكتب لإنجاز العمل الضروري في عدد من المواقع المحلية والعالمية للبنك.
- خبرة كافية في المبادئ المحاسبية البنكية، والقوانين التي تحكم النشاط البنكي.
- طبيعة أية علاقة قد توجد بين المدقق والمشرفيين على البنك والهيئات الأخرى لتقديم تقارير خاصة.

3. **التخطيط عند تدقيق بيانات مالية للبنوك التجارية:** أسهب معيار التدقيق الدولي (300) المعنون " التخطيط " والمعيار الدولي (310) المعنون " معرفة طبيعة عمل المنشأ " في هذا الصدد، ما استوجب إضافة له اعتبار النشاط البنكي، ما ألزم المدقق الأخذ في الحسبان عند إعداده لخطة التدقيق النقاط التالية:[4]

- البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في البلد التي يعمل فيها البتك.
- حالة الأسواق الموجودة لكل القطاعات التي يعمل فيها البنك.
- الدراية الجيدة بأنشطة البنك، حيث يقع على عاتقه تحديث مهارات مكتبه بما يتماشى مع تطور النشاط البنكي.
- دراية كافية بالمخاطر المصاحبة للنشاط البنكي، وهذا ما سيتم تناوله لاحقا بنوع من التفصيل.
- تقييم الأهمية النسبية بسبب تكرار وتعدد الاحداث الاقتصادية.
- الدرجة المتوقعة للاعتماد على الضبط الداخلي.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات سواء بالبنك أو كأداة تدقيق " برامج الخبرة "
- الاعتماد على عمل التدقيق الداخلي.
- درجة تعقيد معاملات البنك.
- وجود معاملات للأطراف ذات العلاقة.

- عمل المشرفين على النشاط البنكي.
- تقيم مخاطر التدقيق (الملازمة، الرقابة، الاكتشاف).

4. إجراءات تدقيق البيانات المالية في البنوك التجارية: تتأثر إجراءات التدقيق المتعارف عليها عند تدقيق بيانات مالية لبنك تجاري بطبيعة النشاط، حيث أن أنواع أدلة الاثبات تختلف في البنوك التجارية عن باقي المؤسسات الاقتصادية، وذلك برغم من ثبات أهداف أدلة وأعمال التدقيق.

أ. أدلة الإثبات عند تدقيق بيانات مالية للبنوك التجارية: ويمكن حصرها فيما يلي:[5]

- استخدام الإجراءات التحليلية خاصة بالنسب المالية واستخدام المصادقات الفورية؛
- تطبيق مدخل معاينة المتغيرات؛
- استخدام الإجراءات الإلكترونية لجمع ادلة غير ورقية؛
- بالإضافة الى ما أورده معيار التدقيق الدولي (500).
- الاطلاع والملاحظة والاستفسار والمصادقة وإعادة الحساب.

ب. إجراءات تدقيق أهم البيانات مالية للبنوك: يمكن إيجاز أهم إجراءات التدقيق في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) يبين إجراءات التدقيق في البنوك التجارية:

البيانات محل التدقيق	الهدف من إجراءات تدقيقها	إجراءات تدقيقها
النقدية	– التأكد من الوجود الفعلي ومطابقته بالرصيد الدفتري بتاريخ الجرد والوقوف على أية فروقات. – التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود تسقيف البنك. – التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود المبالغ المؤمن عليها.	– جرد موجودات الصندوق وتدوينها على كشف مستقل وحصر كل من مدفوعات ومقبوضات الصندوق بموجب مستندات تؤيد ذلك. – تحضير محضر بنتائج الجرد يصادق عليه المدقق وأمين الصندوق.
محفظة الأوراق المالية	– التأكد من الأرصدة الدفترية للأوراق المالية من أنها تعبر بصدق عن الموجودات الفعلية من الأوراق المالية؛ – التأكد من أن أرباح وخسائر وفوائد الأوراق المالية قد سجلت بالكامل؛ – التأكد من الأسس المتبعة في التقييم هي نفسها المستعملة سابقا.	– إعداد كشوف تفصيلية بتوظيفات مماثلة للبنك في الأوراق المالية ومطابقة مجاميع كل نوع مع الأرصدة الخاصة به؛ – التأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالاطلاع على الشهادات المؤيدة. – جرد الأوراق المالية بحضور الموظفين، أما الأوراق المالية خارج البنك فيمكن إرسال مصادقات.
مخصصات	– التأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت من أجله؛ – التأكد من صحة الطرق المحاسبية المتعارف عليها في ذلك وأنها بموجب القوانين السارية.	– دراسة أقساط الاهتلاك ويمكن أن يلجأ المدقق هنا للخبراء؛ – التأكد من الثبات في حساب الأقساط وتحديد التفاوت إذا وجد؛ – مقارنة المخصصات في سجل منفصل عن سجل البنك، واجراء المطابقة للوقوف على الفروقات.
الاحتياطات	– تفادي المخاطر البنكية؛ – إلزام البنوك بالرقابة البنكية؛ – زيادة سمعة البنك بعد مصادقة المدقق.	– التأكد من أن حساب الاحتياطات تم بما يتماشى مع القوانين السارية؛ – التأكد من طريق حساب الاحتياطات؛ – التأكد من دراية إدارة البنك بأهمية حساب تلك الاحتياطات بالرجوع للمعايير المتعارف عليها.

الكمبيالات	– التأكد من الوجود الفعلي للكمبيالات. – التأكد من ملكيتها؛ – التأكد من صحتها القانونية والموضوعية؛ – التحقق من إمكانية تحصيلها.	– جرد الكمبيالات ومقارنتها بأرصدة البنك؛ – إرسال مصادقات للجهات المودعة لديها؛ – اختبار صحة العمليات الحسابية بالفوائد والعمولات.....؛ – التأكد من عدم تجاوز التسقيف بالنسبة للكمبيالات المخصومة.
الجاري مدين والقروض والسلف	– إثبات حقوق البنك قانونا وموضوعيا.	– مطابقة مجموع الأرصدة في كل من الحسابات الجارية المدينة والسلف والقروض مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير ؛ – الاطلاع والمراجعة المستندية؛ – إرسال مصادقات لعملاء البنك. – اختبار عينة من عملاء البنك ذات المبالغ الكبيرة قانونا ومحاسبيا.
الموجودات الأخرى	– التأكد من صحتها قانونا وأرصدتها وآجال تبويبها أو استفادة الدورات اللاحقة منها. – التأكد من تطبيق مبدأ الاستحقاق.	– الاطلاع على العقود التي بموجبها تم إلزام البنك. – تدقيق المستندات المؤيدة لدفع هاته المبالغ، ومطابقتها مع دفتر المصروفات. – نفس الإجراءات بالنسبة للفوائد والايرادات المستحقة غير المقبوضة.
المصروفات المستحقة غير المدفوعة	– التأكد من صحة التزام البنك بها وفترتها ومن صحة أرصدتها.	– طلب كشف تفصيلي لها وتدقيق هذه المستحقات مع المستندات المؤيدة لها. – مراجعة قيود التسوية والطرق المحاسبية.
الإيرادات المقبوضة سلفا	– التأكد من صحة هاته الإيرادات وجديتها ومن صحة توجيهها المحاسبي.	– تنظيم كشف تفصيلي لها ومراجعة قيود تسويتها، ومطابقتها بالمستندات المؤيدة لها.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية بتصرف:

– خالد أمين عبد الله؛ أحمد حلمي جمعة؛ بيان التدقيق الدولي رقم (1006).

5. تقرير المدقق عند تدقيق بيانات مالية للبنوك التجارية:

يجب على المدقق في التعبير عن رأيه حول البيانات المالية للبنك، القيام بما يلي:[6]

- التمسك بأي صيغة أو مصطلحات يحددها القانون أو السلطات التنظيمية؛
- يحدد ما إذا اجريت التعديلات على الحسابات للفروع التابعة والفروع الاجنبية.
- كما أنه يجب الإشارة إلى أن عمل مدقق الحسابات في إعداده لتقرير مهمة التدقيق لا يتغير عنه عند تدقيق بيانات مؤسسات أخرى.

المخاطر البنكية:

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مختلف المخاطر التي تصاحب النشاط البنكي وذلك بسبب أنها السبب الرئيسي لنشأة لجنة بازل البنكية.

1. **تعريف المخاطرة البنكية:** تعرف على أنها تلك الانحرافات التي تنشأ وتحقق نتائج تجعل البنك يحقق نتائج غير مطابقة للأهداف المسطرة في ظل الظروف غير مؤكدة بعد قيام البنك بوظائف معينة تتعلق نتائجها بالمستقبل،[7] وعادة ما تقع المخاطرة بسبب ثلاث منابع أساسية هي:

- نقص التوزيع؛ نقص السيولة؛ إرادة البنك للتعرض للمخاطرة.

2. **أنواع المخاطر البنكية:** تتعدد المخاطر البنكية بتعدد الأنشطة التي يمارسها البنك ومن البيئة التي يمارس فيها تلك الأنشطة، حيث يمكن تعدادها في:

أ- **مخاطر السوق:** يتواجد هذا الخطر عند وجود خسائر غير متوقعة ناتجة عن تغير أسعار الأدوات المالية المتواجدة في المحفظة المالية أثناء الاتفاقية أو في إطار نشاط السوق، وهذه الخسائر تحدث في جميع أدوات سوق رأس المال والتي من شأنها تحميل البنك خسارة كبيرة، حيث تولى البنوك اهتماما كبيرا لها لما تسببه من خسائر كبيرة.[8]

ب- **المخاطر الائتمانية:** تسمى كذلك بخطر العميل، وهي مخاطرة تتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح القروض لأحد عملائها، في حين يواجه هذا الأخير إفلاسا أو ما يعسره من التسديد الجزئي أو الملكي، مما ينتج عنه ما يسمى بخطر القرض أو العميل.[9]

ت. **مخاطر السيولة:** هي الاختلافات فيما بين الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على الودائع الجديدة، ويزداد خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو صعوبات الودائع، ولا يستطيع الوصول الى مصادر جديدة للنقود.[10]

ث. **مخاطر التشغيل:** عرفها معهد التمويل الدولي بأنها خطر الخسارة الناتجة عن الإخفاق في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقا بموجب احتياطات رأسمالية.[11]

ج. **مخاطر سعر الفائدة:** يتعرض البنك لهذا النوع من المخاطر عند حدوث اضطرابات في استقرار سعر الفائدة، إن يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، حيث ينعكس ذلك على التدفقات النقدية سلبيا تتوجه عدم استقرار سعر الفائدة.[12]

ح. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تواجهها البنوك عند نشاطها في عمليات تبادل بالعملة الأجنبية وذلك نتيجة لتقلبات أسعار الصرف، مما يمكن أن يؤثر سلبا على البنك ما يكلفه خسائر كبيرة.[13]

خ. **المخاطر القانونية والسياسية:** أي أنها ترتبط بالقوانين الأساسية والتشريعات والأوامر الرقابية التي يمكن مخالفتها أو التأخر في أجلها أو ما شابه، في حين الخطر الساسي هو ما نجم عن التأميم والعلاقات السياسية الذي من شأنه أن يقاطع بنك متعدد الجنيات أو يغلق في بعض الأحيان.[14]

اتفاقية بازل البنكية الأولى:

سنسرد في هذا العنصر مقررات اتفاقية بازل الأولى والتعديلات التي أدخلت عليها حيث أنه لا يمكن التطرق لبازل الثانية كأحد متغيرات الدراسة دون التمكن من إيضاح شبه كلي لاتفاقية بازل الأولى والتي تعتبر نقطة الانطلاق للرقابة الاحترازية للبنوك.

1. **نشأة اتفاقية بازل:** جاءت لجنة بازل جراء المخاطر التي كانت البنوك تتعرض لها في القرن الماضي نتيجة عدم كفاية رأسمالها لتغطية المخاطر، ذلك ما أعطى اهتمام كبير مما أدى الى تشكيل لجنة تتكون من (10) عشرة مندوبين عن أكبر البنوك في العالم لعشر دول، حيث تم اجتماعهم بمدينة بازل السويسرية لذلك سميت بلجنة بازل وذلك في نهاية سنة 1971، والبعض الآخر يلقبها بـ: كوك " cooke " نسبة لمندوب بنك إنجلترا الذي كان يترأس اللجنة.[15]
2. **تعريف اتفاقية بازل الأولى:** لقد قامت لجنة بازل البنكية بعدة ورشات عمل من أشخاص مؤهلين على عدة مراحل من التجريب والاختبار للخروج بنشر مجموعة من المعايير سنة 1988م لإلزام البنوك بإتباعها في أن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة والمرجحة (نسبة الكفاية الحدية لرأس المال) إلى نسبة 8%.
3. **الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:**

أ. **التركيز على المخاطر الائتمانية:** وهنا تهدف لحساب الحدود الدنيا لرأس المال، أخذت في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة الى مخاطر البلد، ولكنها لم تشمل مخاطر سعر الفائدة وغيرها...إلخ.[16]

ب. **تصنيف دول العالم:** حيث تم تصنيف دول العالم من قبل اللجنة الى مجموعتين حسب أوزان المخاطر كالآتي:[17]

- **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الدول OCDE ذات المخاطر المتدنية وتضم بدورها مجموعتين: الدول الاعضاء في لجنة بازل، وأخرى عقدت ترتيبات مع صندوق النقد الدولي FMI.
- **المجموعة الثانية:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، حيث تشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأخرى خاصة الدول الإسلامية ما عدا السعودية وتركيا.

ت. **وضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول:** أعدت طريقة لقياس كفاية رأس المال تستند الى نظام أوزان المخاطر يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية، حيث يختلف الوزن باختلاف الأصل من جهة وباختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتنج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال الأوزان الخمسة التالية (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، مع ترك الحرية للسلطات النقدية المحلية لزيادة المرونة.[18]

ث. **معاملات تحويل الالتزامات العرضية:** نظرا لما تقرض له البنوك من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها من غير المشتقات المالية، فقد تم وضع نظام مخاطر تحول تلك الأصول الى المخاطر الائتمانية المكافئة، وذلك من خلال ضرب قيمتها الرسمية بمعامل تحويل الاتمان، في حين تعددت معاملات التحويل الى أربعة (100%، 50%، 20%، 0%) بعد ذلك يتم تصنيف هذه القيمة وفقا لأنواع المخاطرة.[19]

الجدول رقم (02) يبين أوزان المخاطر حسب الأصول الموجودة خارج الميزانية:

أوزان المخاطر	البنود
100%	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض). اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي يتعرض فيها البنك للمخاطرة المشتريات المستقبلية للموجودات والودائع والأسهم المدفوعة جزئيا
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريدات).

20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتسم بالتصفية الذاتيَّة (الاعتمادات المستندية).
0 %	الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التي تزيد عن سنة

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص ص 93 94.

ج. **وضع مكونات كفاية رأس المال البنكي:** حيث هو مجموع رأس المال الأساسي مع رأس المال المساند، ومن هنا يجدر بنا تعريف مكوناته كما يلي:[20]

- **رأس المال الأساسي:** والذي يتكون من مجموع رأس المال المدفوع مع الاحتياطات بالإضافة للأرباح المحتجزة، **ويستبعد من رأس المال الأساسي ما يلي:**
  - الشهرة إن وجدت في أصول البنك.
  - الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك لتفادي ازدواجية الحساب.
  - الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة وذلك عن طريق فصل مساهمة البنك الأم عن رأس مال المجموعة.
- **رأس المال المساند:** والذي يتكون من الاحتياطات غير المعلنة بالإضافة للمخصصات الغير موجهة مع جمع احتياطات إعادة تقييم الأصول إضافة إلى الأدوات الرأسمالية الأخرى.
- **الاحتياطات غير المعلنة:** وهي التي تحسب من الأرباح والخسائر دون أن تكتسي عنصر الإفصاح عنها في الميزانية شريطة أن تكون مقبولة من السلطات والهيئات الرقابية، وهي تختلف كل الاختلاف عن الاحتياطات السرية الناتجة عن فارق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحالية.
- **المخصصات غير الموجهة:** وهي التي لا يتم تخصيصها لمواجهة نقص قيمة أصل في ذاته، حيث لا يتم تسقيف حد أقصى لها بنسبة 1.25% كقاعدة رأسمالية من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.
- **احتياطات إعادة تقييم الأصول:** والتي تأتي نتيجة لتقييم تثبيتات البنك بقيمتها الحالية مقارنة بقيمتها الاسمية، حيث لا يجب التحوط بنسبة تقدر بـ 55% لتفادي تذبذب أسعار هاته التثبيتات خاصة المالية منها.
- **القروض المساندة:** وهي قروض تأخذ صيغة سندات بأجل محدد حيث تمتاز بسعر فائدة كبير من جهة وبسدادها في حالة تصفية البنك قبل المساهمين من جهة أخرى، ولكن من أجل قبولها ضمن راس المال المساند أقرت لجنة بازل على وجوب أن تزيد هاته القروض عن خمسة سنوات حيث يتم خصم 20% من قيمتها سنويا.
- **أدوات رأسمالية أخرى:** وتكتسي خاصيتي حقوق المساهمين وقروض المساهمين حيث تتحمل الخسائر في حالة حدوثها.

القيود المفروضة على مكونات رأس المال المساند: لقد فرضت لجنة بازل البنكية مجموعة من القيود لقبول العناصر المكونة لرأس المال المساند هي كالآتي:

- ✓ ألا يتعدى مجموع عناصر رأس المال المساند 100% من رأس المال الأساسي.
- ✓ احتمال اخضاع الأصول المعاد تقييمها بما نسبة 55% للضريبة في حالة بيعها.
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.

4. **طريقة حساب الكفاية الحدية لرأس المال:** من خلال ما سبق يمكن تلخيص طريقة حساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال الذي حدد بـ 08% وفق المعادلة التالية:[21]

5. **نسبة الكفاية الحدية لرأس المال** = $\frac{\text{رأس مال الشريحة الأولى + رأس مال الشريحة الثانية}}{\text{مجموع الأصول والتعهدات بطريقة الخطر}} \geq 08\%$

ا

لتعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل الأول: بعد مرور سنوات من التقدم والتنمية الاقتصادية وخاصة العولمة المالية منها ما لم يمنع ظهور مخاطر بنكية أخرى جديدة صاحبت هذا التطور مثل ظهور المشتقات المالية غير التي تم التطرق لها في مقررات بازل 1988م (المخاطر الائتمانية)، وأهم هذه المخاطر هو خطر السوق الذي قمنا بتناوله سابقا لما له من إفادة، ومن هنا قامت اللجنة باقتراح تعديل للنقاش سنة 1995م ما أصفر بإعطائها حلة جديدة وذلك في بداية سنة 1996م حيث اعتبرت هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية بازل لسنة 1988م، ولقد تم اعتماد تطبيقها في سنة 1998م.

ومن خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على حده والتي يضعها لمواجهة مخاطره السوقية، ومع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الاجمالية عند 08% كما ورد في سالفتها إلا أنها عدلت من مكونات النسبة كما يلي:[22]

- سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من ثلاثة شرائح؛
- عند حساب نسبة رأس المال الاجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5، وبما أن المخاطرة السوقية تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، نذكر منها طريقة القيمة المقدرة للمخاطرة (VAR) VALUE AT RISKبالإضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى؛

ومنه العلاقة المعدلة لحساب الكفاية الحدية لرأس المال كما يلي؛

نسبة الكفاية الحدية لرأس المال = $\frac{\text{إجمالي رأس مال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية X 12.5}} \geq 08\%$

أوجه قصور مقررات بازل الأولى:

يمكن حصر قصور اتفاقية بازل الأولى في النقاط الأربعة الآتية: [23]

- حدوث بعض التعثرات والأزمات البنكية في أوج عطاء الاتفاقية لبعض البنوك رغم امتثالها لاتفاقية بازل؛

- التركيز بالأساس على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق واهمالها لباقي من المخاطر كالمخاطر التشغيلية؛
- عدم مراعاتها للأنظمة البنكية في الدول النامية؛
- عدم اعتمادها على معيار حقيقي في تحديد طبيعة المخاطر.

اتفاقية بازل الثانية:

في شهر جوان من سنة 1999م نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية للكفاية الحدية لرأس المال، حيث ضلت ورشاتها تدرسها إلى غاية 16 يناير 2001م حيث تقدمت بمقترحات أثر تحديدا، حيث بقيت تنتظر تعليقات المختصين والهيئات (مثل صندوق النقد الدولي) قبل شهر ماي من نفس السنة، ولكن بسبب كثرة الملاحظات رأت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002م حيث نشرت كملف استشاري ثالث في أفريل 2003م ليتم اجازتها كاتفاقية نهائية في نهاية جوان 2004م وهي التي عرفت باتفاقية بازل الثانية، ومنذ هذا التاريخ أصبحت جاهزة للتنفيذ وذلك خلال فترة انتقالية إلى غاية نهاية سنة 2006م وبداية سنة 2007م. [24]

1. **أسباب ظهور بازل II:** لعله من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية ما يلي:[25]

- قصور بازل الأولى التي لم تعد تستجب لمتطلبات النشاط البنكي مثلما تم الإشارة له سابقا؛
- تقارير وشكاوى مندوبي البنوك خاصة بنوك الدول التي همشها الاتفاق الأول لبازل؛
- تحسين مفهوم ونوعية الرقابة البنكية؛
- تحسين أدوات إدارة المخاطر البنكية المستحدثة؛

2. **أهداف اتفاقية بازل II:** جاءت هاته الاتفاقية بمجموعة من الأهداف تتمثل في:[26]

- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر؛
- تطوير الحوار بين مسؤولي البنوك والسلطات الرقابية؛
- الاتساق أكثر بين بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- زيادة درجة الشفافية خاصة في جانب المخاطرة عن طريق إتاحة الإفصاح الكافي لذلك؛
- المزيد من معدلات الأمان لسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛
- إدراج العديد من المخاطر وإيجاد نماذج مختبرة أكثر للتعامل معها.

3. **مقومات البنية البنكية اللازمة لتطبيق اتفاقية بازل II:** من منطلق أن بازل الثانية تحتوي تغير كبير في مفاهيمها من المخاطر البنكية القائمة ونماذج إدارتها إلى آليات وتقنيات حسابية تسمح بالإفصاح والشفافية من جهة وإلى مبادئ الرقابة الفعالة من جهة أخرى، حيث يجب توفر عدة مقومات في النظام البنكي من أجل تطبيق معايير اتفاق بازل II، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أ- **تطوير النظم المحاسبية:** بما أن الدعامة الثالثة لهذه الاتفاقية تتمثل في انضباط السوق فإنها تحث على توفر نظام محاسبي يسمح بالإفصاح والشفافية عما تعكسه القوائم المالية، وذلك يستدعي تطوير النظم المحاسبية المستعملة في آخر مرحلة من اتفاقية بازل الأولى وجعلها أكثر تماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية. [27]

ب- **مؤسسات تقييم الجدارة المالية:** هي مؤسسات تعمل وفق معايير خاصة بها تسمح لها من تقويم ومراقبة المؤسسات المالية لتصنيفها إلى فئات متعددة ما يجعلها تستقطب المستثمرين لتزويدهم بالملاءة

العامة وعن رأيها الفني في إصدارات البنوك من أوراق مالية وما شابه لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث أعطت اتفاقية بازل الثانية أهمية كبيرة لهاته المؤسسات.[28]

ت- تطوير الكفاءات البشرية: يتطلب تنفيذ اتفاقية بازل الثانية نوعية عالية من الكفاءة البشرية في مختلف المجالات التي لها علاقة بنشاط البنوك سواء الكفاءة في التحليل المالي وإدارة النشاط البنكي والمحاسبي أو الكفاءة في خبرات تكنولوجيا المعلومات، حيث كل هذا من شأنه أن يساعد على عملية الرقابة والاشراف، هذا ما حث المؤسسات المالية تتوجه نحو تدريب عمالها واستقطاب الكفاءات. [29]

4. الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II:

أ. **الحد الادنى اللازم لرأس المال لمواجهة المخاطر:** حيث تحتوي على العناصر الأساسية التالية:[30]

- ادخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان باتفاقية بازل I؛
- تحديد الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال بـ 08%، بحيث هي نفس النسبة المحددة في اتفاقية بازل الأولى.

الشكل رقم (01) الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات اتفاقية بازل II

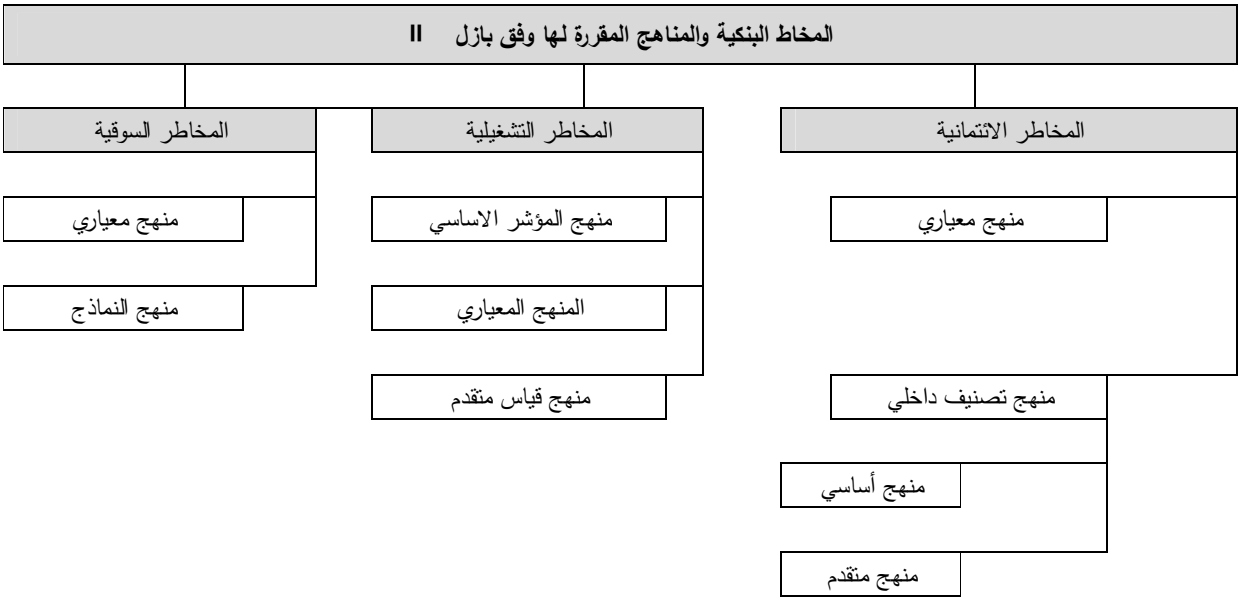

المصدر: من اعداد الباحثين.

أولا: المخاطر الائتمانية:

كما أشرنا في الشكل السابق رقم (01) أنه توجد طريقتين لقياس الكفاية الحدية لرأس المال وفق مقررات بازل II:

❖ **المنهج المعياري:** هي عبارة عن طريقة مقترحة لكل البنوك وتقوم على أساس اعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك اعتمادا على التصنيف الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في الحساب لذلك تستعملها البنوك ذات المخاطر والعمليات الأقل تعقيد والأكثر دقة، وذلك عن طريق ضبط الاتفاق الثاني لبازل في إعطائه أوزانا للمخاطر بشكل تصنيفات مستقلة، حيث تقوم بهذا التصنيف مؤسسات الجدارة بكل موضوعية، ولقد تم تعديل هذه الركيزة من خلال النقاط التالية:[31]

- تحديد تصنيف المخاطر من خلال تقييم المؤسسات الخارجية وأشهر هذه المؤسسات Stansard & Poor's؛

- إلغاء التمييز بين الدول؛
- الاعتراف ببعض الضمانات كأحد أساليب التخفيف من المخاط؛
- تعديل الأوزان الترجيحية بتصنيف يعتمد على مراكز التعرض للمخاطر (حكومات، بنوك،...).

ووفق هذا المنهج يتم حساب الحد الأدنى لرأس المال بالعلاقة التالية:[32]

$$\sum RWi \times Ai = RWA$$
$$RWA \times 0,08 = RC$$

حيث تعبر كل من :

RWi: وزن المخاطر للأصل i؛

Ai: الأصول i حيث تأخذ من i الى n؛

RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر؛

RC: رأس المال القانوني (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة).

ويمكن توضيح معاملات الترجيح للأصول وفق هذا المنهج من خلال الجدول التالي:

❖ **منهج التصنيف الداخلي:**

يعتمد هذا الخيار في التقييم السيادي للدولة التي يقع بها البنك باستعمال نظم تنقيط داخلية مع اشتراط موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم، وعلى البنوك إذا اعتمدت على منهج التقييم الداخلي لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أن تقسم محافظها إلى خمسة أصناف كبيرة وهي: المؤسسة؛ مقترض سيلدي؛ بنك؛ صغار الزبائن؛ الأسهم.

ولمعالجة كل صنف من هذه الأصناف يجب تحديد ثلاثة عناصر أساسية هي:[33]

- مكونات الخطر التي تعد من أجلها البنوك تقديراتها الداخلية؛
- معادلة لترجيح المخاطر والتي على أساسها تقوم البنوك باحتساب الأصول المرجحة؛
- مجموع من الضوابط الدنيا التي على البنوك احترامها لاعتماد التقييم الداخلي.

ثانيا: المخاطر التشغيلية:

❖ **منهج المؤشر الأساسي:**

وفق هذا المنهج يقع على عاتق البنك الاحتفاظ برأ سمال لمواجهة المخاطر التشغيلية بما يساوي متوسط إجمالي إيرادات البنك لآخر ثلاثة سنين يحقق فيها البنك أرباحا، أما فيما يخص السنوات التي يحقق فيها البنك خسارة فتعتبر غير محسوبة.[34]

وتقوم هذه الطريقة بحساب مؤشر واحد وفقا للعلاقة التالية:[35]

$$Kbia = [\sum (GL1 \ldots\ldots n \times \alpha)]/ N$$

حيث:

- Kbia: متطلبات رأس المال؛
- GL : الإيرادات الخامة لثلاث سنوات الماضية عندما تكون موجبة؛
- (α): عامل ثابت يساوي: 15%؛

- **N:** عدد ثلاث سنوات الماضية.

❖ **المنهج المعياري:** تعتبر هذه الطريقة تكملة لسالفتها لكن وفق هذه الطريقة يتم الحساب على أساس نوع النشاط، بحيث تساوي الأموال الخاصة الموجهة لتغطية خطر التشغيل إلى مجموع الأموال الخاصة الموجهة لتغطية كل نوع من النشاطات، حيث تقسم هذه الأخيرة إلى ثمانية أنشطة وبذلك تصبح الاحتياجات المالية للأموال الخاصة تساوي إلى متوسط ثلاثة سنوات لمجموع احتياجات الأموال الخاصة اللازمة لتغطية كل نوع من النشاطات البنكية لكل سنة.[36]

ومن خلال ما سبق يمكن تبسيط العلاقة والجدول التاليين لتوضيح أكثر:[37]

$$Ktsa = (\sum \text{année } 1\text{-}3\ MA(G11\text{-}8 \times \beta 1\text{-}8))/3$$

حيث:

- **Ktsa:** احتياجات الأموال الخاصة؛
- **G11-8:** الدخل السنوي لكل نوع من الأنشطة البنكية؛
- **β1-8:** نسبة ثابتة محددة من طرف لجنة بازل، حيث تمثل نسبة رأس المال اللازمة لكل نوع من الأنشطة،

❖ **منهج القياس المتقدم:**

يقوم هذا الأسلوب على ترك البنوك حرية احتساب متطلبات رأسمالها وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية للدولة، ما يسمح للبنوك على أن يتوفر لديها بعض المعايير المشددة، باستخدام النماذج الداخلية لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة مخاطرها التشغيلية، ولكي يسمح للبنك استخدام منهج القياس المتقدم يجب توافر المعايير التالية:[38]

- **المعايير العامة:** وتعني وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة لتكون مصدر معلومات كاف؛
- **المعايير الوصفية:** ومفادها تميز مجلس الإدارة، ووجود وحدة إدارة مخاطر تشغيلية، وتقديم تقارير وتحاليل يلتزم بها؛
- **المعايير الكمية:** وتوحي باستخدام برامج للاختبارات وجمع المعلومات وتحليلها.

ثالثا: المخاطر السوقية:

لم تقم اتفاقية بازل الثانية بأي تغييرات على مناهج قياس المخاطر السوقية فقد اعتمدت على منهجين فقط وهما:

❖ المنهج المعياري (النمطي)؛

❖ منهج النماذج الداخلية؛

ولقد بدأ تطبيق الأسلوبين في البنوك مع نهاية سنة 1997م.

ب- المرجعية الرقابية:

ومن خلال هاته الدعامة التي تلح على أنه يجب على البنوك انتهاج أساليب أفضل في إدارة المخاطر وفي أعمالها، ولذلك الغرض فقد حددت اللجنة أربعة مبادئ هي: [39]

- يجب أن تكون لدى البنوك عملية تقييم لشموليتها وكفاية رأس المال من خلال إشراف مجلس الإدارة والتقييم السليم والشامل لرأس المال والمخاطر، والرقابة وإعداد التقارير للمراجعة؛
- ويندد هذا المبدأ على ضرورة قيام السلطات الرقابية بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لكل بنك عامل فيما يتعلق بتقييم رأس المال لدى البنك؛

- على البنك المركزي التوقع أن البنوك تستعمل بمستوى أعلى من الحد الادنى لنسبة كفاية رأس المال، وأن لديه القدرة على الطلب من البنوك والاحتفاظ برأس مال أكبر من الحد الادنى؛
- تدخل السلطات الرقابية، في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال عند الحد الادنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك ومطالبة البنك بالتصحيح الفوري.

ت- انضباط السوق: تهدف لجنة بازل الثانية من خلال هذه الدعامة الى دعم العمليات الخاصة وتنظيم السوق وتحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، فضلا عن الحفاظ على قواعد رأسمالية كافية لتعزيز قدرتها على مواجهة أية خسارة محتملة جراء المخاطر مستقبلا؛

حيث يعنى بانضباط السوق وجود نظام مسير للمعلومات بكل مصداقية وشفافية، مما يسمح للمتعاملين فيه بالقيام بتقييم المخاطر.[40]

IV.الدراسة الميدانية

1. تقديم الاستبيان:

تعد الاستبانة من أهم طرق جمع البيانات وأكثرها استخداما في مجالات البحث العلمي، وذلك من خلال توزيع استبانة بها مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على عينة الدراسة والتي تمثل المجتمع الأصلي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام أهم البرامج الاحصائية لتحليل البيانات وأكثرها شيوعا برنامج Spss. وفيما يلي سوف نعرض كل من أداة الدراسة وعينة الدراسة أخيراً صدق وثبات الاستبانة، وفق الأتي:

أ. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من مدققي الحسابات الجزائريين، إذ أننا لجئنا إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل بصدق للمجتمع الأصلي، وذلك من خلال مراعاة نوع العينة التي سنطبق عليها الاستبانة من حيث طبيعتها وما هي النسب التي نحتاجها في هذه الدراسة، والتي تم حصرها في مجموعة من مدققي الحسابات بالجزائر، وتتمثل عدد الاستبانة الموزعة والمقبولة كما يلي:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع مدققي الحسابات في الجزائر.

الجدول رقم (03): عدد الاستبانات الموزعة على مدققي الحسابات محل الدراسة.

الرقم	اســم الولاية	القابلة للدراسة
01	أدرار	2
02	الأغواط	5
03	الجزائر	8
04	الجلفة	6
05	قسنطينة	4
06	معسكر	3
07	غرداية	4
المجموع		32

المصدر: من إعداد الباحثين.

ب. نموذج وأداة الدراسة: يمكن توضيح نموذج الدراسة وكذا مجموع المحاور من خلال الشكل التالي:

الشكل (02): نموذج الدراسة.

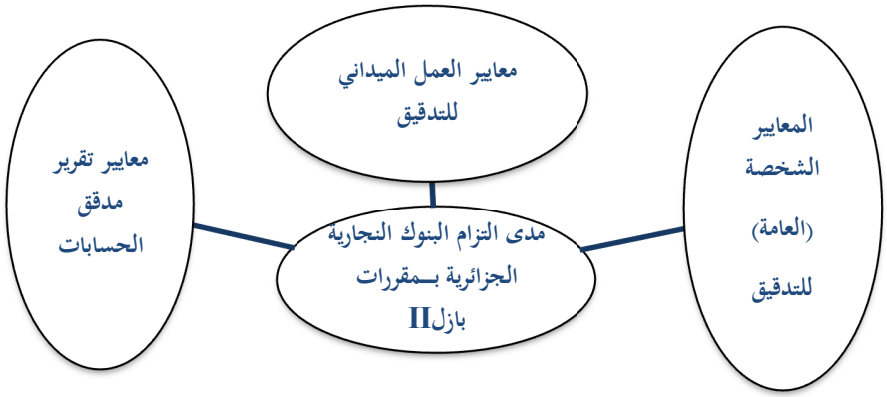

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الدراسة.

يحتوي الشكل (02) أعلاه على مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك نظرا لطبيعة الدراسة، المتغيرات التابعة تتمثل في مقررات لجنة بازل **II**، بينما المتغيرات المستقلة هي كل من المعايير الشخصية للمدقق معايير عمله الميداني ومعايير تقرير المدقق. ومن خلال نموذج الدراسة تم إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات والتي تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وفرضياتها، وقبل توزيعه خضعت للتحكيم لدى مجموعة من الاساتذة في التخصص من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات وكذا اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات؛
- **المحور الثاني:** وتم فيه عرض لفقرات استجواب المدققين حول معايير التدقيق الشخصية والعمل الميداني ومعايير التقرير
- **المحور الثالث:** تطرقنا فيه لمقررات بازل II من حيث الكفاية الحدية لرأس المال أو المرجعية الرقابية وانضباط السوق.

ويمكن يجاز محاور الدراسة وكذا متغيراتها في الجدول الاتي:

الجدول رقم(04): جدول تقسيم الأبعاد.

الأبعاد	المحتوى
البعد الاول	المعايير الشخصية، ويتكون من7 فقرات.
البعد الثاني	معايير العمل الميداني، ويتكون من6 فقرات.
البعد الثالث	معايير التقرير، ويتكون من6 فقرات.
البعد الرابع	مقررات بازل II، ويتكون من4 فقرات.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الدراسة.

ولقد كانت الإجابات لكل فقرة من فقرات الاستبانة وفقا مقياس ليكارت الخماسي كالتالي:

الجدول رقم(05): مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	5-4.2	4.19-3.4	3.39-2.6	2.59-1.8	1.69-1

المصدر: حديدي أدم، غربي يسين سي لاخضر، **دور حوكمة الشركات في ترشيد قرارات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الأول حول: **التوجهات الحديثة للسياسة المالية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 14- 15 نوفمبر 2016، ص 13.

ج. الصدق والثبات لأداة الدراسة:

سيتم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، والذي يعني الاتساق في النتائج أي اعطاء النتائج نفسها إذا ما قاست الشيء مرات عدة، أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج فى حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة تحت نفس الظروف[41]، بالإضافة الى اختبار مدى صدق كل سؤال هل هو صادق لما وضعه لقياسه احصائيا، ويمكن توضيح نتائج هاته الاختبارات كما يلي:

- **صدق الاتساق الخارجي لفقرات الاستبانة:**

ولمعرفة علاقة الارتباط الكلية بين أبعاد الاستبانة والاستبانة ككل تم حساب معاملات الارتباط (Pearson) بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، وذلك لمعرفة مدى ارتباط الأبعاد بالمعدل الكلي لفقرات الاستبانة، إذ تبين أن معاملات الارتباط بيرسن (Pearson) بين كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلى لفقرات الاستبانة دالة عند مستوى الدلالة 0.05، حيث أخذت الاحتمالية المرفقة لها قيم أقل من 0.05، كما تؤكد ذلك قيمها المحسوبة r التي تجاوزت القيمة الجدولية 0.3494، والتي كانت قيمها محصورة ما بين 0.794-0.909 وهذا يدل على وجود اتساق داخلي، أي أن جميع أبعاد الدراسة وكذا مجموع أسئلة الاستبانة تصب في قياس المقصود من قياسه من هذه الدراسة. والجدول رقم 05 علاقة الارتباط الكلية بين إبعاد الاستبانة والاستبانة ككل.

الجدول رقم(06): علاقة الارتباط الكلية بين إبعاد الاستبانة والاستبانة ككل.

الرقم	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**المعايير الشخصية**	0.794**	0.000
2	**معايير العمل الميداني**	0.879**	0.000
3	**معايير التقرير**	0.870**	0.000
4	**مقررات بازل II**	0.909**	0.000

*** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 1%.** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

- **ثبات استبانة الدراسة:**

ولتحديد مدى ثبات أداة الدراسة أي صلاحية وملائمة الاستبانة لأغراض الدراسة، تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات ألفا-كرونباخ Alpha، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (07): معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).

الرقم	البعد	معامل ألفا كرومباخ
الأول	المعايير الشخصية	0.891
الثاني	معايير العمل الميداني	0.833
الثالث	معايير التقرير	0.852
الرابع	مقررات بازل II	0.815
	الإجمالية	0.815

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة الثبات معامل (ألفا-كرونباخ Alpha) ككل تساوي81.5% وهي قيمة جيدة جدا وتدل على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات عالي، وبما أن الاستبانة تتكون من أربعة أبعاد فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ للبعد الأول **(المعايير الشخصية)** 0.891، ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثاني **(معايير العمل الميداني)** 0.833، ومعامل ألفا كرونباخ للبعد الثالث **(معايير التقرير)** 0.852، معامل ألفا كرونباخ للبعد الرابع **(مقررات بازل II)** 0.815، وهذا دليل كافي على أن الأبعاد الأربعة تتمتع بمعدل ثبات مرتفع أي اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة.

2. اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات وبالتالي التعرف على مدى تأثير التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات بازل II، وللإجابة على الفرضية الرئيسية وكذا الفرعية، تم تحليلها كالآتي:

أ. **اختبار الانحدار البسيط للفرضيات الفرعية:** وللإجابة على الفرضية الرئيسية تم تقسيم فرضيات الدراسة إلى:

- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 للمعايير الشخصية للمدقق في إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات لجنة بازل II.
- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 معايير العمل الميداني للمدقق في إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات لجنة بازل II.
- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 معايير التقرير للمدقق في إلزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات لجنة بازل II.

يوضح الجدول أسفله رقم (08) نتائج اختبارات الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار الانحدار البسيط وذلك للتحقق من مدى وجود أثر من قبل التدقيق البنكي اتجاه هذه الفرضيات وهي كالتالي:

الجدول رقم(08): نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضيات الفرعية.

الفرضيات	البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد r^2	F المحسوبة	اختبار T	Sig	القرار
الفرضية الأولى	أثر المعايير العامة على الإلزام بمقررات بازل II	0,620	0,385	18.765	3.726	0.000	مقبولة
الفرضية الثانية	أثر معايير العمل الميداني على الإلزام بمقررات بازل II	0.776	0.602	45.436	1.839	0.000	مقبولة
الفرضية الثالثة	أثر معايير التقرير على الإلزام بمقررات بازل II	0.761	0.580	41.408	3.974	0.001	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من خلال نتائج الانحدار البسيط في الجدول رقم (04) أعلاه أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر لكل من المعايير الشخصية ومعاير العمل الميداني بالإضافة لمعايير التقرير في إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل II بالنسبة لكل الفرضيات، وذلك عند مستوى الدلالة 5%، كما تؤكد إحصائية فيشر F المحسوبة والتي تجاوزت القيمة المجدولة عند مستوى دلالة 5% على المعنوية الكلية للنموذج.

ب.اختبار تحليل الانحدار المتعدد (الفرضيات الرئيسية):

وللإجابة على الفرضية الرئيسية تم تحليلها كما يلي:

- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 التدقيق البنكي على إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل 2.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من وجود أثر التدقيق البنكي على إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل 2.

ت. اختبار أثر التدقيق البنكي على إلزام النبوك التجارية باتفاقية بازل II:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار أثر التدقيق البنكي على إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل II.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد r^2	F المحسوبة	Sig
أثر التدقيق البنكي على إلزام البنوك التجارية بمقررات اتفاقية بازلII	1.167	0.848	0.719	23.846	0.002

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (12) أنه لا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر للتدقيق البنكي على إلزام البنوك التجارية بمقررات اتفاقية بازل II عند مستوى الدلالة 5%، ويشير معامل التحديد الذي اخذ القيمة 0.848 إلى أن ما نسبته 84.8% من التباينات في المتغير التابع (مقررات بازل II) قد تم تفسيرها بوسطة التغيرات في

التدقيق البنكي وهي نسبة ممتازة، كما تؤكد إحصائية فيشر F المحسوبة (23.846) والتي تجاوزت القيمة المجدولة عند مستوى دلالة 5% على المعنوية الكلية للنموذج، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق البنكي على الزام البنوك التجارية بمقررات اتفاقية بازل II.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن التنبؤ بتغير في المتغيرات التابعة بدلالة المتغيرات المستقلة كما يلي: $Y= a + (b_1.x_1) + (b_2.x_2) + (b_3.x_3) + ei$

- **a:** ثابت معادلة الانحدار. **b:** معامل الانحدار. **ei:** متغير عشوائي أو عوامل أخرى =0؛

X_1: مبدأ الإفصاح **X_2:** مبدأ **X_3:** مبدأ **Y_1:** القرار

ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد العددية لقياس أثر التدقيق البنكي على إلزام البنوك التجارية باتفاقية بازل II كما يلي:

$$Y_1 = 0.496 + 0.161 x_1 + 0.401 x_2 + 0.327 x_3 + ei$$

V.الخاتمة:

تعتبر البنوك التجارية القلب النابض للاقتصاد نتيجة للدور الذي تلعبه في تمويل المشاريع والأنشطة ما يجعل استمراريته ضرورة لا بد منها في الظل المخاطر المصاحبة لتطوره حيث كانت في بدايتها مخاطر ائتمانية فقط لتظهر بعد حقبة من التطور في الصناعة المالية مخاطر السوق، وكانت المخاطر التشغيلية آخر تطور لها، هذا ما جعل مندوبي البنوك يفكرون في حلول تقي البنوك من الوقوع في هذه المخاطر ما أدى لظهور اتفاق بازل الأول سنة 1988م ثم تعديله سنة 1998م وصولا إلى بازل الثانية كملف استشاري سنة 2003م لتصبح صالحة الاستعمال في جوان 2004م.

ولقد رأينا أن التدقيق البنكي يقوم بدوره كأداة موضوعية لتقييم الحقائق بالبنك من جهة وتقييم الرقابة الداخلية من جهة أخرى وفق أساليب تحكمها معايير متعارف عليها عامة وتتغير بتغير نشاط البنك جزئيا خاصة ما ينتج عنه الأخذ في الحسبان اعتبارات خاصة بالنشاط البنكي، الأمر الذي جعل تكوين وكفاءة المدقق في المجال البنكي ضرورة حتمية ليقوم بأداء مهامه بكل موضوعية واستقلال تام، حيث يمكن للتدقيق في البنوك التجارية أن يلعب دور كبير في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وفق إبراز رأيه الفني والمحايد كوحدة واحدة في صدق وعدالة الأحداث الاقتصادية للبنك.

1- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نوجز أهم النتائج في النقاط التالية:

- يعتبر التدقيق البنكي في مفهومه الواسع أكثر من وسيلة لاكتشاف الغش والأخطاء بل هو وسيلة إستشارية فنية تقوم على مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تصوبها مجموعة من المعايير؛
- تعتبر المعايير الشخصية "العامة" للتدقيق البنكي هي التي تحكم شخص المدقق من حيث الأهلية والكفاءة المهنية لأداء مهامه، وتتغير هذه المعايير عنها عند تدقيق بيانات مالية للبنوك التجارية حيث يقع على عاتق المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط أهمها بيئة نشاط البنوك التجارية؛

- تقوم معايير العمل الميداني للتدقيق البنكي بإعطاء المدقق دليل عملية الفحص والتحقق والبحث عن الأدلة والقرائن التي يدعم بها رأيه الفني في فقرة التقرير في مدى سلامة الأحداث الاقتصادية التي قام بها البنك من عدم ذلك؛
- إن معايير التقرير عند تدقيق البنوك التجارية لا تختلف عنها عند تدقيق مؤسسات أخرى؛
- تعتبر اتفاقية بازل الأولى حجر الأساس الذي بنيت عليه قواعد الحذر للنشاط البنكي، لكنها فشلت بتطور المخاطر البنكية التي صاحبت تطور الصناعة المالية، ما أدى بظهور بازل الثانية؛
- لقد جاء الاتفاق الثاني لبازل بمجموعة من التعديلات التي لم ينجح فيها الاتفاق الأول مع الأخذ بعين الاعتبار تطور المخاطر؛
- يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى ثلاثة أنواع هي: المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية.
- أثبتت الدراسة أن للتدقيق البنكي القدرة على إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازل الثانية، وذلك من خلال الدور التقليدي للتدقيق والدور الحديث له والمتمثل في التدقيق التشغيلي عبر مجموعة من الإجراءات التي تحكمها معايير متعارف عليها؛
- كان هناك تأييد كبير لعينة الدراسة على أن التدقيق الداخلي يدعم إلتزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاق بازل الثاني؛
- أكدت الفئة المستهدفة بنسبة كبيرة على أن لمعايير التدقيق البنكي الشخصية "العامة" دور في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاق بازل الثاني؛
- هناك تأييد كبير للفئة المستهدفة على أن معايير العمل الميداني للتدقيق البنكي دور في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاق بازل الثاني؛
- هناك تأييد كبير للفئة المستهدفة على أن معايير تقرير المدقق دور في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاق بازل الثاني؛

2- توصيات الدراسة:

- على بنك الجزائر مواكبة الرقابة الاحترازية في أجال تطبيقها لتحوط البنوك التجارية من المخاطر المصاحبة لنشاطها؛
- إعطاء السلطات الرقابية أهمية أكبر للتدقيق في البنوك التجارية للدور الفعال الذي يلعبه في إرساء البنوك التجارية الجزائرية إلى بر الأمان من المخاطر المنوطة بعملها؛
- التطوير المستمر لفريق التدقيق عبر التكوين والمتابعة المستمرة لمعايير التدقيق أصبح ضرورة وأولوية؛
- ضبط إجراءات رقابية مواكبة للحد من المخاطر البنكية بأنواعها الثلاثة.

VI.الهوامش والمراجع:

[1] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، سلسلة الكتب المهنية**، الجزء الرابع، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ص: 14.

[2] هيل عجمي جميل، **إدارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2015، عمان، الاردن، ص: 16.

[3] بيان التدقيق الدولي (1006).

[4] INTERNATIONAL AUDITING PRACTICESTA TE MENT ; **AUDIT Of the Financial Statements Of Banks** ; PP:15-55.

[5] عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته، **مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص: 16.

[6] احمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص: 168.

[7] فيصل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات**، الطبعة 1، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص:105.

[8] يوسفي بختة، **متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل 03 وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة د. يحي فارس، المدية، الجزائر، ص: 28.

[9] فيصل فارس، مرجع سابق، ص: 105.

[10] بختة يوسفي، **متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل III وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مرجع سابق ص: 28.

[11] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل II وتسيير المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية**، مداخلة للملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 11، 12 مارس 2008، ص 10.

[12] طرشي محمد، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، مقال، مجلة، المجلد، عدد، ص 5.

[13] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، مقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، غ 20، 2019، ص، 310.

[14] معتوق جمال، **إدارة المخاطر في ظل منتجات الهندسة المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم تسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص: 175.

[15] محمد بوسماحة، **المراجعة المحاسبية المصرفية في إطار المعايير والتغيرات الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، ص، 187.

[16] آسيا قاسيمي، **أثر الدولة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أ محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص: 124.

[17] آيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03: ص 22.

[18] يوسفي بختة، **متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل 03 وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مرجع سابق، ص 63.

[19] آسيا قاسيمي، مرجع سابق، ص 124.

[20] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيقي عملي)**، منشأة المعارف للنشر، 2005، ص ص: 31 35.

[21] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، ص 154.

[22] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 43.

[23] نفس المرجع، ص 85.

[24] العمري علي، **الجهاز المصرفي الجزائري ومعايير لجنة بازل للرقابة البنكية**، مقال علمي، مجلة معارف، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 403.

[25] بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة 2015/2014، ص 194.

[26] مالك الأخضر، بعلة الطاهر، **واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل II وتحديات تطبيق بازلIII**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، العدد 21، المجلد 10، جامعة الجلفة، 2015، ص ص 307 308.

[27] علي أحمد شعبان محمد، **إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، ص 250.

[28] بلعزوز بن علي، إليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازلII**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006، ص 490.

[29] نفس المرجع، ص 490.

[30] منار حنينة، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قانون عام جامعة قسنطينة، ص: 47.

[31] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 42.

[32] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 42.

[33] عبد الرزاق حبار، **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005، ص 60.

[34] Antoine Sardi, **Balle II**, édition afges, paris, 2004, p 230.

[35] آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 162.

[36] نفس المرجع، ص 162.

[37] Antoine Sardi, op cit, p 231.

[38] آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 163.

[39] بختة يوسفي، **متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لبازل**، مقال منشور، بتصرف. العدد 21، المجلد 10، جامعة الجلفة، 2015، ص ص 307 308.

[40] منار حنينة، مرجع سابق، ص 53.

[41] ربيع المسعود، يوسفي ايمان، **سلسلة دليل الطالب المبسط الى برنامجي SPSS وEVIEWS، السلسلة الاولى**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص34.